

- عُمان تتجه لتعديل قانون مقاطعة الاحتلال وهاشتاج "عُمانيون ضد التطبيع" ينتفض لنبذ المحتل وفضح عنصريته
- أكار: أنقرة تبحث مع موسكو فتح سماء سوريا لعمليات ضد حزب العمال الكردستاني
- سعيد يختم قانون المالية لحث صندوق النقد على دعم تونس

التفاصيل:

عُمان تتجه لتعديل قانون مقاطعة الاحتلال وهاشتاج "عُمانيون ضد التطبيع" ينتفض لنبذ المحتل وفضح عنصريته

أفادت وكالة الأنباء العمانية "واب"، أن مجلس الشورى في البلاد، سيناقش غدا تعديل البند الأول، من قانون مقاطعة كيان يهود، وهو القسم الذي لا يسمح بالاتصال بالكيانات أو الأفراد في الاحتلال. ولم يتم تقديم مزيد من التفاصيل. وفي الأشهر الأخيرة، مارس الاحتلال ضغوطاً على سلطنة عمان، للسماح لشركات طيرانه، باستخدام أجوائها للمرور إلى الشرق الأقصى، هذا بعد أن سمحت السعودية بذلك، في تموز/يوليو الماضي، خلال زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى كيان يهود والسعودية. ويأتي سماح السعودية، في إطار اتفاق يهودي أمريكي مصري سعودي، بإجراء تغيير على المفتشين الدوليين المنتشرين في جزيرتي صنابير وتيران في البحر الأحمر، المنقولتين إلى السيادة السعودية من مصر. وكان الاحتلال قد أعاد الجزيرتين إلى مصر، ضمن معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، شريطة انتشار المفتشين الدوليين.

الحمد لله لقد تفاعلت الأمة في عُمان مع قرار مجلس الشورى ودعت عبر هاشتاغ "عُمانيون ضد التطبيع" على تويتر، مجلس الشورى العُماني، لإقرار تغيير المادة الأولى لتصبح أكثر توسعة وشمولية في مقاطعة الاحتلال. وأكدت هذه وجميع المظاهر الجماهيرية على أن القضية الفلسطينية ستبقى دائماً هي المتصدرة، وأن الشعوب في البلاد الإسلامية ترفض تطبيع حكوماتهم مع الاحتلال الذي يقتل أهل فلسطين يومياً ويمارس أبشع أشكال التعذيب بحق الأسرى. من الواضح أن القضية الفلسطينية ستستمر في كونها قضية الأمة الإسلامية. وعلى الرغم من دخول الحكام الخونة إلى طاور التطبيع واحداً تلو الآخر مع الاحتلال، فإن الأمة لن تطيع أبداً وستسقط في النهاية الخونة المطبوعين.

أكار: أنقرة تبحث مع موسكو فتح سماء سوريا لعمليات ضد حزب العمال الكردستاني

قال وزير الدفاع الوطني التركي، خلوصي أكار، إن تركيا تتفاوض مع روسيا لاستخدام المجال الجوي لشمال سوريا في عملية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني. وأضاف في تصريحات صحفية: "نواصل العمل على تحييد التنظيم الإرهابي. نناقش فتح المجال الجوي مع الروس. نتواصل بالاتصالات على مستوى التعاون الثلاثي بين تركيا وروسيا وسوريا. وعندما تصل المفاوضات إلى مرحلة معينة سنشاركها مع الصحافة. نواصل جهودنا في مجال الحوارات والمباحثات حول ذلك". وتشن تركيا عملية

جوية ضد الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا منذ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وتم الإبلاغ عن ضربات على مدينة عين العرب (كوباني)، وكذلك في شمال العراق، ووصف الرئيس التركي أردوغان، العملية بأنها ناجحة، ولم يستبعد أن تتبعها عملية برية، دون أن يحدد موعدها.

النظام التركي يتفاوض مع القوة المحتلة روسيا لمهاجمة المسلمين ومحاولة الحصول على إذن منها، بدلاً من إخراجها من سوريا. يعمل النظام التركي على زيادة شعبيته بالعملية العسكرية التي سيجريها قبل الانتخابات المقبلة وربما إعادة السوريين في تركيا إلى سوريا بأمان! فهو يفاوض ويتاجر على دماء المسلمين لحماية كرسيه وسلطته. لقد حاك النظام التركي الكيد على أهل سوريا وفلسطين وغيرهم ممن وثقوا فيه من المسلمين، فخبب آمالهم وخدعهم حيث تصالح مع كيان يهود وسائر الأنظمة الإجرامية في المنطقة، وعسى أن يكون ذلك وسيلة لجعل المسلمين ينصرون دعاة الخلافة المخلصين. إن النظام التركي برئاسة أردوغان يتخذ إجراءات لحماية مصالح سيده أمريكا في ليبيا وسوريا وأذربيجان وغيرها بدلاً من الدفاع عن المسلمين وحماية مصالحهم.

سعيد يختم قانون المالية لحث صندوق النقد على دعم تونس

ختم الرئيس التونسي قيس سعيد قانون المالية لسنة ٢٠٢٣ في خضم أزمة اقتصادية تعصف بالبلاد وفي ظل مطالب صندوق النقد الدولي بتضمين شروطه في الميزانية المقبلة لمنح تونس تمويلاً يقدر بنحو ١,٩ مليار دولار. وجدد سعيد خلال لقائه برئيسة الحكومة نجلاء بودن الخميس في قصر قرطاج التأكيد على "ضرورة التصدي للاحتكار وتوفير كل المواد التي يحتاجها المواطن والسيطرة على التضخم". وكان صندوق النقد أثار جدلاً واسعاً عندما قرر مجلس إدارته الأسبوع الماضي تأجيل اجتماع بشأن برنامج قروض لتونس كان من المقرر عقده في ١٩ كانون الأول/ديسمبر حيث ربط خبراء القرار بعدم ختم الرئيس لقانون المالية وعدم جاهزية ميزانية ٢٠٢٣، التي ستتضمن الإصلاحات الحكومية المتوقعة. ويطالب الصندوق برفع الدعم وتجميد الأجور وترشيد الإنفاق لمنح التمويل اللازم فيما تعارض بعض القوى السياسية والاجتماعية كالاتحاد العام التونسي للشغل (أبرز منظمة عمالية في تونس) الإصلاحات دون النظر في وضعية الفئات الفقيرة حيث هدد الاتحاد باتخاذ خطوات تصعيدية.

كانت تونس توصلت إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد بشأن حزمة إنقاذ بقيمة ١,٩ مليار دولار مقابل إصلاحات اقتصادية لا تحظى بشعبية بما في ذلك خفض دعم المواد الغذائية والطاقة وإصلاح الشركات العامة. السبب الذي يجعل حكام تونس يذهبون إلى صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى هو النظام الرأسمالي الذي يطبقونه. بدلاً من استخراج ثروات البلاد الغنية والاستفادة من طاقة الأمة، يلجؤون على الفور إلى المنظمات الدولية عندما يكونون في مأزق. ما من حلّ لما يعيشه أهل تونس وغيرهم من فقر وبطالة، ومشاكل على كلّ الأصعدة إلا بالعودة إلى أحكام الله التي نظمت الحياة لقرون وعاشت البشرية في ظلّها الأمن والطمأنينة ولاقت الرعاية والحماية، وهنيئاً لمن سيكون له السبق في استئناف الحياة بما يرضي الله. يجب أن يكون حكام تونس على وعي بهذا الأمر وأن ينتقلوا إلى تطبيق نظام الإسلام. وطالما أنهم لا يطبقون الإسلام، فإن مشاكلهم لن تحل، بل سوف يصبحون أكثر استعباداً.